الاستعراض الوطني الطوعي الثاني
بشأن تنفيذ أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠

ست رسائل تنموية من دولة قطر عام ٢٠١٨

الاستعراض الوطني الطوعي الثاني
بشأن تنفيذ أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠

ست رسائل تنموية من دولة قطر

يونيو / حزيران ٢٠١٨

«رؤيــة قطــر الوطنيــة ٢٠٣٠ تهدف إلــى تحويل قطــر إلى دولة متقدمة، قادرة على تحقيق التنمية المســتدامة، وعلى تأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلاً بعد جيل، بالسعي إلى تطوير اقتصاد متنوع، يتناقــص اعتماده على الهيدروكربون، ويتجــه الاســتثمار فيــه نحــو الاقتصــاد المعرفــي، وتتزايد فيه أهمية القطاع الخاص.»

حضرة صاحب السمو الشيخ

تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني

أمير البلاد المفدى

مقدمة

التزاماً من دولة قطر برؤيتها الوطنية ٢٠٣٠، وبأجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ التي اعتمدها قادة العالم في مؤتمر القمة العالمي بشأن التنمية المستدامة المنعقد في سبتمبر عام ٢٠١٥، تمت مواءمة نتائج وأهداف استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (٢٠١٨-٢٠٢٢) مع أهداف وغايات أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ التي تتكون من ١٧ هدفاً. وبهذه المواءمة تصبح أهداف وغايات أجندة التنمية المستدامة العالمية ٢٠٣٠ مكوناً من مكونات استراتيجية التنمية الوطنية المذكورة. وستعمل الجهات المنفذة على تخصيص الموارد اللازمة لتحقيقها وفقاً للبرنامج الزمني المتفق عليه، وتعرض رسائل الاستعراض الوطني الطوعي لدولة قطر ٢٠١٨ إنجازاتنا التنموية فيما يتعلق بالأهداف المختارة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة لعام ٢٠١٨.

ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

حرصت دولة قطر على ضمان توفير المياه لجميع سكانها، حيث بلغت نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة ١٠٠٪، وذلك من خلال تحلية مياه البحر بنسبة ٦٠٪ من مجمل المياه المتاحة. وكذلك تم توفير خدمات الصرف الصحي للجميع، وإدارتها إدارة مستدامة بنسبة ١٠٠٪، حيث بلغت نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة ١٠٠٪. وكذلك تم خفض نسبة الفاقد الإجمالي من المياه المحلاة إلى ١٠٪ في عام ٢٠١٦ (منها ٤,٧٪ فاقد حقيقي، وأقل من ٦٪ فاقد إداري) مقارنة بنحو ٣٠٪ عام ٢٠١١. كما تم تعديل قانون الترشيد رقم ٢٦ للعام ٢٠٠٨ بقانون الترشيد رقم ٢٠١٥/٢٠ لتوعية المشتركين بالاستخدام الأمثل للمياه. بالإضافة إلى استبدال العدادات المعطوبة بعدادات ذكية.

وكذلك تم دعم تركيب تقنيات حديثة لترشيد استخدام المياه في بعض المدارس والمساجد، والعمل جارٍ على تركيبها في المرافق الأخرى. كما تم التوسع في محطات المعالجة، والانتهاء من دراسة إقامة محطة لمعالجة مياه النفايات الصناعية. كما تم إعداد وإقرار السياسة المائية لدولة قطر والتي اشتملت على الإدارة المتكاملة للموارد المائية التي سوف يتم تطبيقها عام ٢٠١٨، وبصدد إنجاز استراتيجية المياه في دولة قطر قبل منتصف عام ٢٠١٨.

ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بتكلفة ميسورة

عملت دولة قطر على ضمان حصول جميع سكانها على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بتكلفة ميسورة، وذلك باتباع التسعير الأمثل للسلع المتعلقة بقطاع الطاقة (المياه والكهرباء والوقود). وقد بادرت الدولة إلى تبني مصادر الطاقة البديلة، ومثال ذلك : مشاريع أم الحول، وتأسيس شركة سراج للطاقة، وإنشاء عدد من الشركات الصناعية ذات العلاقة بالطاقة الشمسية، منها شركة قطر لتقنيات الطاقة الشمسية.

كما عملت الدولة على تعزيز كفاءة استخدام الطاقة والغاز من خلال تكوين لجنة وطنية للطاقة المتجددة في وزارة الطاقة والصناعة، والتي تعمل على إعداد السياسة الوطنية لتطوير قطاع الطاقة الجديدة والمتجددة.

وفي اطار تعزيز كفاءة إنتاج وتوزيع واستهلاك الطاقة، قامت دولة قطر بما يلي:

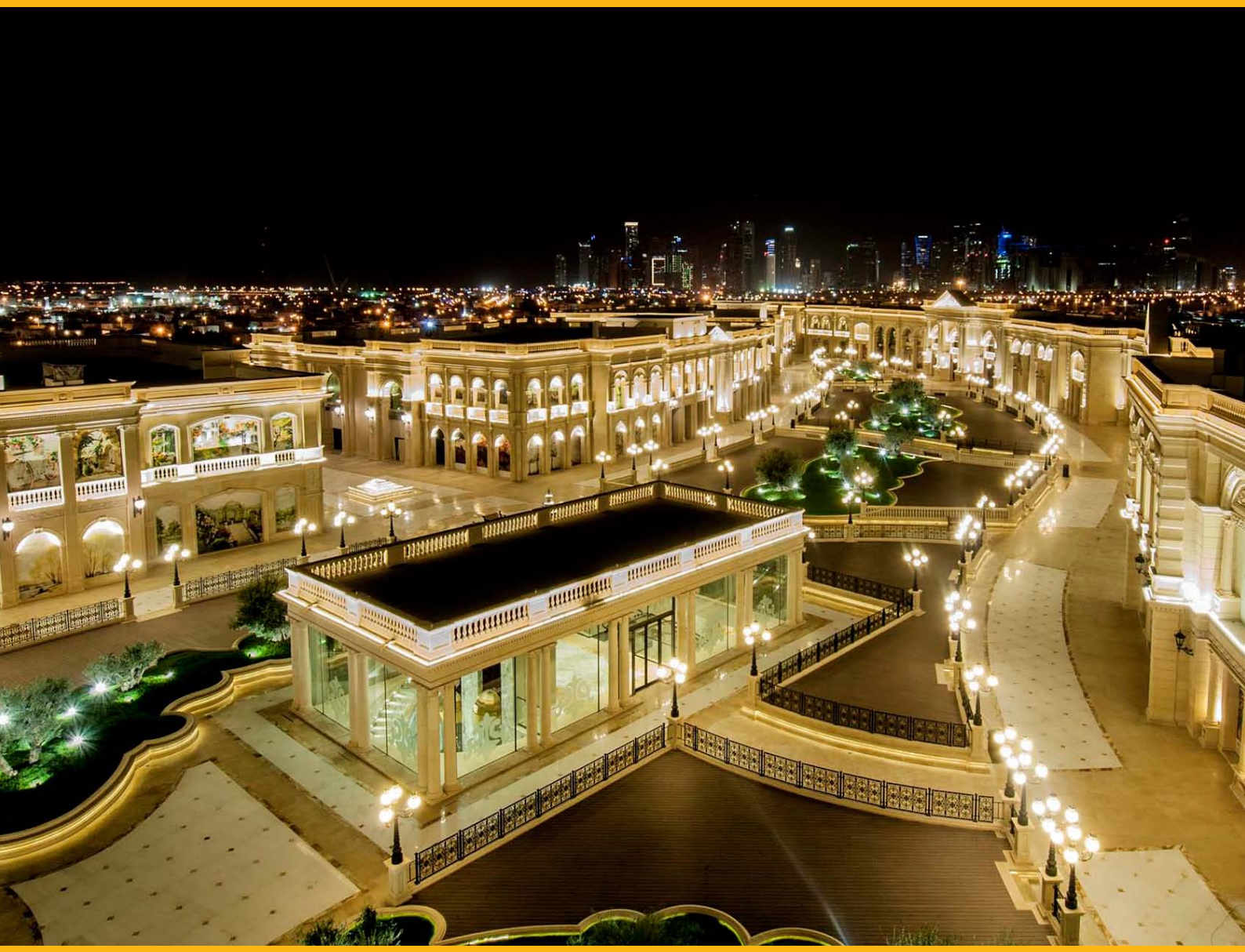

- عملت الشركة القطرية لتبريد المناطق «قطر كوول» على تحقيق التوافق مع خطة الانتقال إلى استخدام مياه الصرف المعالجة في تشغيل محطات التبريد بدلاً من استخدام المياه الصالحة للشرب (في المحطتين العاملتين في اللؤلؤة والخليج الغربي).
- الاستمرار في تنفيذ برنامج ترشيد استهلاك الطاقة والمياه الذي خفض من معدل استهلاك الفرد من الكهرباء بنسبة ١٨٪، ومن المياه بحوالي ٢٠٪ منذ انطلاقه عام ٢٠١٢ وحتى نهاية عام ٢٠١٦.
- القيام بالدراسات اللازمة لإعادة تأهيل وتطوير منطقة راس أبو فنطاس، وذلك باستبدال المحطات القديمة بمحطات جديدة ذات كفاءة أفضل وتقنيات عالية وانبعاثات متدنية من قبل شركة الكهرباء والماء القطرية في عام ٢٠١٨.

11

مدن ومجتمعات
محلية مستدامة

جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة ومستدامة

حرصت دولة قطر على أن تكون الخطة العمرانية الشاملة للدولة بمثابة الترجمة المكانية لرؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ وكدليل استراتيجي لإدارة وتطوير مجتمعات مكانية حيوية ومستدامة، كالمدن والمستوطنات البشرية، بغية الارتقاء بنوعية الحياة، وتوفير عيش كريم للمواطنين والمقيمين، وجعلها مكاناً آمناً للتعلم والابتكار. كما أقامت الدولة البنية التحتية المتطورة، ومكنت المواطنين من الحصول على مساكن حديثة، وشيدت الجامعات ومراكز البحوث والمدارس والمكتبات العامة والمتاحف والقرى التراثية والأندية والمستشفيات والمراكز الصحية، وملاعب الأطفال والحدائق العامة والمساحات الخضراء ومراكز خاصة لتأهيل ذوي الإعاقات. ووفرت الدولة المياه النقية والكهرباء بأسعار تشجيعية، بالإضافة إلى وسائل المواصلات والنقل وشبكات الهاتف والأنترنت. وجعلت من العاصمة الدوحة مكاناً جاذباً للتسوق والاستجمام بأسعار معقولة، كما زودتها بمركز عالمي للمؤتمرات، وبنظام رقمي لترقيم وتحديد المناطق والشوارع والأبنية، والذي يستخدم بشكل فاعل في توفير خدمات البريد والإسعاف والطوارئ وغيرها من الخدمات التي تعتمد على نظم المعلومات

الجغرافيــة، وبمكتبة عامــة ذات مواصفات عالمية. كما تــم تطوير مطار دولي يضاهــي أكبر مطارات العالــم، و مينــاء دولي يســهم في تعزيــز التجارة الدولية. وعلى الرغم من الزيادة السكانية الكبيرة فقــد انخفض معــدل الوفيات الناجــم عن حوادث الطرق، كما تم إنجاز كافة مراحل المشروع الوطني لمواجهة الكوارث والتعافي منها عام ٢٠١٦.

وفي عام ٢٠١٩ ســيتم تدشــين المرحلة الأولى من مترو الأنفاق، وستســتضيف الدولــة بطولة كأس العالــم لكــرة القــدم في عــام ٢٠٢٢، والتــي تمثل تظاهرة ثقافية رياضية عالمية، فريدة تُنقل وقائعها إلى كافة أرجاء العالم. ويعمل المجلس البلدي المركزي المنتخب على تحسين جودة الخدمات التــي تقدمهــا البلديــات. وتعمــل الدولة بجد علــى محاربة التلوث وانبعاثات الغازات الدفيئة، وإدارة آثــار التغيير المناخــي، وتطبيق توصيات اتفاقية المناخ الدولية. وتتطلع دولة قطر وفقاً لرؤيتها الوطنية ٢٠٣٠ إلى الاســتثمار الأمثل في المــوارد الطبيعيــة المتوفرة لتلبيــة احتياجات السكان دون المساس بحقوق الأجيال القادمة، كمــا تعمد إلــى بناء المزيد من المــدن الذكية، كمدينتي اللؤلؤة ولوسيل.

ضمـان وجـود أنمـاط اسـتهلاك وإنتـاج مستدامة

عملت دولة قطر على تحقيق البيئة النظيفة واستدامتها بالرغم من ازدياد عدد سكانها، وشجعت على كفاءة استخدام الموارد الطبيعية والمبادرات والمباني الخضراء، وذلك بالحد من إنتاج النفايات من خلال تخفيضها وإعادة تدويرها، ووضع وتنفيذ البرامج والمشاريع الخاصة بالتلوث والمخلفات الصلبة وإعادة تدويرها، حيث افتتحت مركز إدارة المخلفات الصلبة المنزلية في مسيعيد عام ٢٠١١، وتم خفض تولد المخلفات الصلبة (الإنشائية) من نحو ٩,٦ مليون طن عام ٢٠١١ إلى ٤,٦ مليون طن عام ٢٠١٦. كما شجعت وعززت ثقافة المنتجات المحلية.

كما قامت الحكومة بتشجيع مشاركة المستهلكين بأنماط الاستخدام الأمثل للمياه من خلال التوعية والتثقيف، وترشيد استخدام الطاقة بالتحول نحو استعمال المصابيح والمكيفات التي تستهلك طاقة أقل،

وتشجيع استخدام الطاقة المتجددة، وزيادة كفاءة نظم تحلية المياه، وتخفيض انبعاثات الغازات، كما وجهت بتجنب الاستخدام المفرط للمياه الجوفية من خلال العدادات الذكية حتى لا تتفاقم مشكلة الإجهاد المائي والتملح. كما دعمت تركيب تقنيات حديثة لترشيد استخدام المياه في المدارس والمساجد. وكذلك شجعت على استخدام المياه المعالجة في منشآت التبريد المركزي، وفي ري الأعلاف والمسطحات الخضراء.

إضافة إلى ذلك حرصت الحكومة على تعزيز كفاءة استخدام الطاقة والغاز عن طريق اللجنة الوطنية للطاقة المتجددة، بالإضافة الى توفير منظومة إنتاج نباتي وسمكي وحيواني تساهم في تحقيق الأمن الغذائي والوصول لمعدلات مرتفعة من الاكتفاء الذاتي.

حمـايـة النظـم الإيكـولوجيـة البريـة وترميمهـا وتعزيـز اسـتخدامها علـى نحو مسـتدام، وإدارة الغابات على نحو مسـتدام، ومكافحـة التصحـر، ووقـف تدهـور الأراضي وعكس مسـاره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

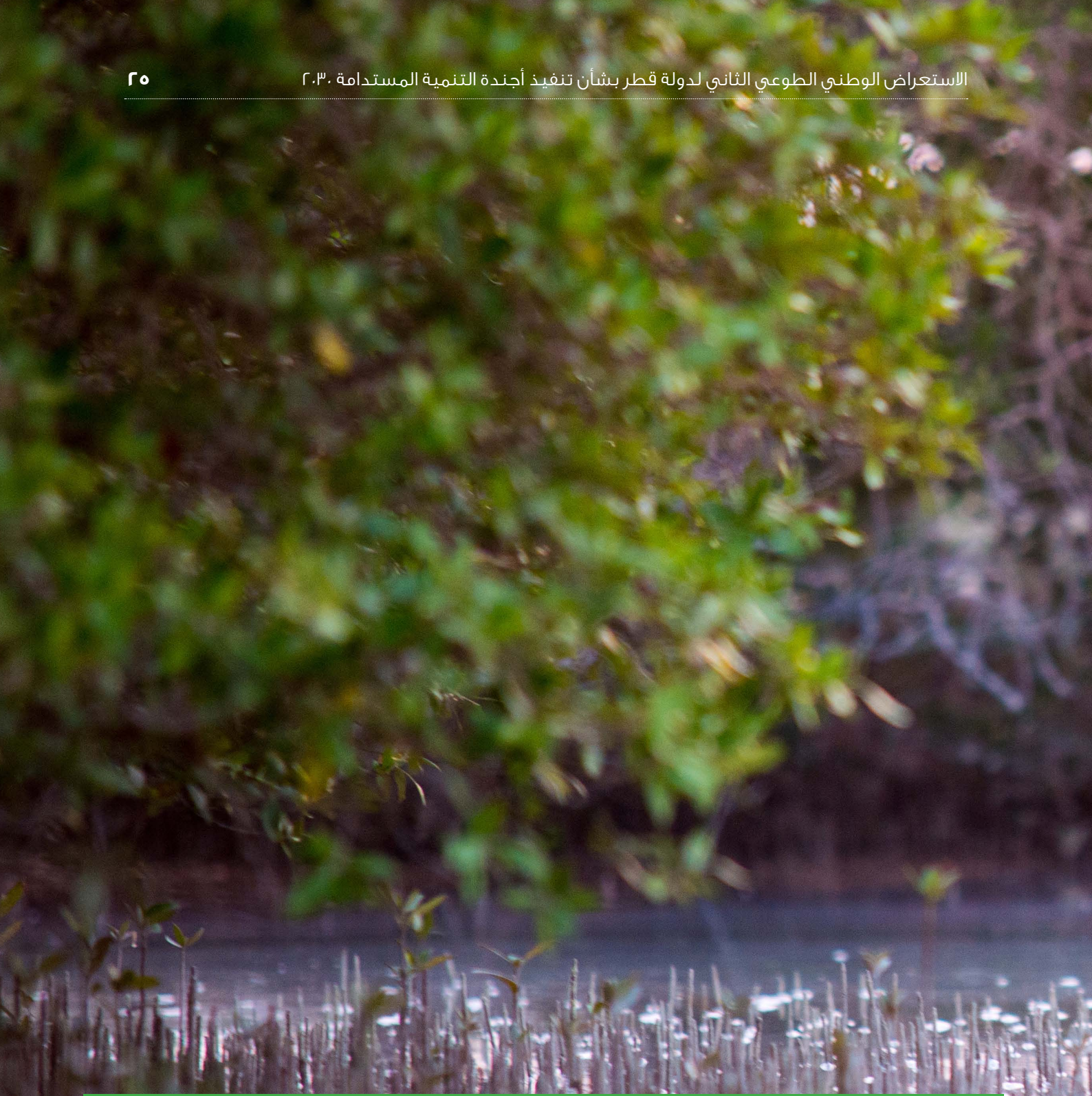

عملت دولة قطر على الحفاظ على تنوعها الحيوي كجزء من تراثها وثقافتها ومستقبلها، وذلك من أجل الحفاظ على الهوية الوطنية والثقافية والأمن الغذائي والتنمية المحلية، وكذلك لتوفير أسس البحث العلمي والطبي وغيرها من المنافع. وعلى مدى السنوات العشر المنصرمة، زادت مساحة المناطق البرية المحمية من ١١٪ إلى ٢٣,٦٪ بمساحة قدرها ٢٧٤٤ كم٢. بالإضافة إلى ٦,٢٪ من المساحة المائية بمساحة قدرها ٧٢٠ كم٢. ليصل إجمالي المساحة المحمية الكلية إلى٣٤٦٤ كم٢ بما يمثل ٢٩,٨٪ من المساحة الكلية للدولة. وإذا أخذنا بعين الاعتبار المساحة الكلية فإن هذه النسبة تمثل إحدى أعلى النسب في العالم. وتهدف هذه المناطق المحمية، ومعظمها برية، إلى حماية الأنظمة البيئية الصحراوية الحساسة من الصيد والرعي الجائر، كما تعمل على مكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي. كما تعمل الحكومة على رفع المستوى المعرفي عن الوضع الحالي والمستقبلي للتنوع الحيوي وإنشاء وتشغيل قاعدة بيانات التنوع الحيوي بنهاية ٢٠٢٢.

تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

عـززت دولـة قطر وجودهـا على الصعيـد الدولي فاسـتضافت العديـد مـن المؤتمـرات الدوليـة المتعلقة بالتنمية المسـتدامة، كمؤتمر المتابعة الدولـي لتمويـل التنميـة المعنـي باسـتعراض تنفيـذ توافـق آراء مونتيري المنعقـد في الدوحة خلال الفترة (٢٩ تشـرين الثاني/نوفمبر – ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨) ، وعلى صعيد تمويل التنمية قدمـت دولة قطر مسـاعدات تنمويـة للبلدان الفقيرة والفئـات المحتاجة واللاجئين بما يفوق مليـاري دولار امريكـي عـام ٢٠١٧، ونشـط دور المجتمع المدني في الدولة ورعى إصدار «إعلان الدوحـة المتعلـق بـدور المجتمـع المدني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠» عام ٢٠١٧، كما حرصـت دولة قطـر على تعزيز اسـتخدام

التكنولوجيا في تنفيذ معظم برامجها التنموية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الهادفة إلى الارتقاء بنوعية الحياة في الدولة وإقامة مجتمعات مستدامة لا يهمش فيها أحد. وتوفر استراتيجية قطر الوطنية للبحوث ٢٠١٢ إطاراً للأهداف البحثية التي يعمل على تحقيقها قطاع البحوث والتطوير في مؤسسة قطر، كما

اهتمت دولة قطر بتعزيز قدرات مواطنيها بغية تمكينهم من المساهمة الفاعلة في عملية التنمية ، فأقامت المدارس والجامعات بأنواعها وأوفدت العديد من الطلاب في بعثات دراسية خارج الدولة. هذا وترتبط دولة قطر بمعاهدات تجارية مع العديد من بلدان العالم.

جميـع الحقـــوق محفـــوظة © وزارة التخطيـــط التنمـــوي والإحصـــاء – ٢٠١٨

MDPSqatar MDPSqatar www.mdps.gov.qa

وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

Ministry of Development Planning and Statistics

WWW.MDPS.GOV.QA